

الإيضاح

في قصر المنفصل وما يترتب
عليه لحفص من طريق المصباح

نظم الفقير إلى عفو ربه:

محمود بن علي بن شعيب

مقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى، والأربع الزائدة عليها

الإيضاح في قصر المنفصل وما يترتب عليه لحفص من طريق المصباح

١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منظومة الإيضاح

بدأتُ بِحَمْدِ رَبِّي ذِي الْهَبَاتِ
 عَلَى الْمُخْتَارِ أَحْمَدَ خَيْرِ دَاعٍ
 وَبَعْدُ: فَإِنْ تَشَأْ تَقْرَأْ لِحَفِصٍ
 هُوَ الْمِصْبَاحُ فَالزَّمْ لَا سِوَاهُ
 وَيَبْسُطُ بَسْطَةَ الْأَعْرَافِ صَادٌ
 كَذَاكَ مُسَيِّطِرُونَ أَتَى بِخُلْفِ
 وَتَأَمَّنَّا أَشْمِنَ عَوْجًا فَأَدْرِجْ
 وَعَيْنًا وَسِطْنَ فِرْقٍ فَفَجِّحْ
 وَضَعْفٍ فِيهِمَا ضَعْفًا بَفَتْحٍ
 وَأُدْغَمَ مَالِيَهُ عَنْهُ وَأَتَمَّ
 فَهَذَا مَا رَوَاهُ الشَّهْرُزُورِيُّ
 مُخَالَفًا الَّذِي يُرَوَى بِجُرْزٍ
 وَلَكِنْ بَسْطَةً يَبْسُطُ بِسِينٍ
 وَأُدْغَمَ نُونٌ مَعَ يَاسِينِ عَنْهُ
 عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَتَابِعِيهِ
 وَبِالتَّسْلِيمِ دَوْمًا وَالصَّلَاةِ
 وَأَلِ تُمْ أَصْحَابِ هُدَاةٍ
 بِقَصْرِ الْفَصْلِ فَلْتَحَفَّظْ وَصَاتِي
 فِيهِ تَوْسُطُ الْمَوْصُولِ يَأْتِي
 بِخُلْفٍ لِلتَّقَارُبِ فِي الصِّفَاتِ
 وَالْآنَ أَبْدِلْنِ وَالْمُشْبِهَاتِ
 وَمَرَقِدِنَا فَقَطْ لَا الْأُخْرِيَّاتِ
 وَمَا آتَانِ حَذْفُ الْيَاءِ آتِي
 وَأَلْفَ سَلَايِلَ أَحْذِفْ لِلرُّوَاةِ
 أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ فِي الْمُرْسَلَاتِ
 عَنِ الْفَيْلِ الْمَشْهَرِّ فِي الثَّقَاتِ
 (وَزُرْعَانَ كَفَيْلٍ فِي الْقِرَاةِ
 كَذَا بِمَسِيطِرٍ يَا ذَا الْأَنَاةِ
 وَأَخْتِمُ بِالسَّلَامِ وَبِالصَّلَاةِ
 وَبِالْحَمْدِ الْجَزِيلِ لِذِي الْهَبَاتِ

كتب هذا النظم يوم الأحد ٤ ذو القعدة ١٤٣٧ هـ، الموافق ٧ / ٢٠١٦ م.

الإيضاح في قصر المنفصل وما يترتب عليه حفص من طريق المصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلاماً على عباده الذين اصطفى.

أما بعد:

فإنَّ روايةَ حفصٍ عن عاصمٍ من طريق الشاطبيَّة من أشهر الروايات التي يُقرأ بها اليوم، وبها صُبطت مصاحفُ هذه الرواية، ومذهبه مدُّ المنفصل.

ولمَّا كان قارئُ هذه الرواية يحتاجُ إلى القصر، كان لزاماً عليه أن يعرف ما يترتب عليه من أحكام.

وقد نظمَ كلُّ من الشيخ عامر عثمان والشيخ إبراهيم السمنودي نَظْماً في قصر المنفصل وما يترتب عليه من طريق «روضة المعدل»، وهي ليست من الطرق المُسنَّدة في «النَّشر»، وأوَّل من زاد هذا الكتابَ وأسنده الإمامُ الإزميريُّ في بدائع^(١).

وقد عنَّ لي أن أنظم رسالةً في قصر المنفصل وما يترتب عليه حفص من طريق «المصباح الزَّاهر في القراءات العشر البواهر»، لأبي الكرم الشَّهرزُوريِّ، للأسباب الآتية:

(١) ينظر: بدائع البرهان للإزميري، (ورقة: ٤٦).

الإيضاح في قصر المنفصل وما يترتب عليه لحفص من طريق المصباح

١ - أنّ «المصباح» من الطُّرُقِ المُسَنَدَةِ في «النَّشْر»، بخلاف «روضة المعدل»، ولذا كان هو الأُوْلَى بِالْقَبُولِ وبالقراءة مِنْهُ بِقَصْرِ المنفصل.

٢ - أنّني وجدتُ بعضَ الأوهامِ التي ذاعتُ وانتشرتُ عند مَنْ يقرأ بقصر المنفصل لحفصٍ من طريق «المصباح»؛ لاعتمادهم في تحريرهم على وَسَائِطٍ أُخْرَى، فرأيتُ مِنَ الواجبِ عَلَيَّ أَنْ أُنبِّهَ عليها؛ نصيحةً لكتاب الله تعالى ولعامّة القُرَّاءِ مِنَ المسلمين.

٣ - أنّ التَّنْظِمَ أَكْثَرُ استحضارًا من التَّثَرُّ، ولذا حَرَصْتُ على نَظْمِ مختَصِرٍ في هذه المسألة بعد الرجوع إلى كتاب «المصباح» نفسه، فكان هذا التَّنْظِمُ.

وبعد ما تَمَّ لي ما أردته بحمد الله رأيتُ أن أُردِفَهُ ببعض التنبيهات التي تُعَدُّ بمثابة الإجابة عن بعض الأسئلة التي قد ترد في ذهن القارئ، أو يعترض بها البعض على ما في هذا التَّنْظِمِ، فقلْتُ:

تنبيهات:

الأول: ذكر المُحَرَّرُونَ كالإزميري في «البدائع»^(١) ، و«تحرير النشر»^(٢) وجوب القصر من «المصباح»، من طريق الحماي عن الولي عن الفيل عن عمرو، ووجوب المدّ من طريق زُرْعان عنه، والذي أراه جواز القصر من الطريقيين المذكورين؛ لأنّ لصاحب المصباح نصّين في المنفصل:

أولهما: ذكر فيه القصر من طريق زرعان، ويفهم منه المد من طريق الحماي عن الولي عن الفيل، قال: «واختلفوا في المد والقصر في حروف المد واللين من كلمتين... أبو عمرو ونافع إلا ورشا عنه وابن كثير... والحلواني عن هشام عن ابن عامر وزرعان عن حفص عن عاصم... لا يمدون حرفاً لحرف في جميع ذلك، بل يُمَكِّنُونَ حروف المد واللين إذا أتى بعدها همزة من كلمة أخرى من غير مَدٍّ ولا سَكْتٍ»^(٣).

ثانيهما: ذكر فيه القصر للحماي عن الولي عن الفيل، ويفهم منه المد لزرعان، قال: «فإنّ أهلَ الحجاز، إلا الأزرق وأبا الأزهر عن ورش،

(١) ينظر: بدائع البرهان، (ورقة: ٤٦).

(٢) ينظر: تحرير النشر للإزميري، (ص ١٨٤).

(٣) ينظر: المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، (ص: ١٤٤٨، ١٤٥١).

والحلواني عن هشام، والولي عن حفص من طريق الحمامي، وأهل البصرة،
يُمَكِّنون الحرفَ من غير مَدٍّ^(١).

قلت: الذي أراه -بعد تأمل هذين التَّصَيِّنِ- الأخذَ لعمرو من
طريقيه المذكورين بالوجهين؛ إذ إعمال كلا التَّصَيِّنِ أُولَى من إهمال أحدهما،
وإن كان الأقرب -موافقةً لنصوص الأئمة العراقيين، كما في «النشر»^(٢) -
هو الثاني، والله أعلم.

فائدة: لمن يقرأ بـ «روضة المعدل»:

ذكر الشيخان الإمامان: عامر عثمان وإبراهيم السمنودي تبعًا
للضبَّاع في «صريح النص» قصرَ المنفصلِ من «روضة المعدل» من طريقي
الفيل وزرعان^(٣)، وهذا مخالف لما في «الروضة»، قال المعدل (١/ ٤٩٣): «قرأ
أهل الحجازِ إلا ورثًا غيرَ الأصبهانيِّ عنه، وأهلُ البصرة، والتَّقاشُ عن
الحلواني عن هشام، والولي عن عمرو بن الصباح عن حفص، بتمكين
حروفِ المَدِّ واللينِ من غيرِ مَدٍّ...»، فلم يَرَوْ الوَلِيَّ عن عمرو إلا عن الفيل

(١) ينظر: المصباح الزاهر، (ص: ١٤٥٧، ١٤٥٨).

(٢) ينظر: النشر لابن الجزري، (١/ ٣٢٢).

(٣) ينظر: صريح النص للضبَّاع، (ص ٦).

الإيضاح في قصر المنفصل وما يترتب عليه لحفص من طريق المصباح

عنه، فَمَنْ أَرَادَ الْقِرَاءَةَ بِ «الروضة» فَلْيَكْتَفِ بِطَرِيقِ الْفِيلِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ «الروضة» هُوَ مَا يُفْهَمُ مِنَ «البدائع»^(١)، و«الروض»^(٢).

الثاني: ذكر بعض المحررين كالشيخ عامر والسمنودي وجوب إشباع المُتَّصِلِ لِحَفْصِ مِنَ «المصباح»^(٣)، ولعلَّ هذا السبب هو الذي جعلهما يَعدِّلان عن «المصباح» إلى «الروضة»؛ إذ فيها توسُّطُ المتصلِ نَصًّا وأداءً، وفي «المصباح» التوسُّطُ أداءً والإشباعُ نَصًّا، وهو وهمٌ؛ فقد وجدنا في «المصباح» التوسُّطَ نَصًّا وأداءً أيضًا، ونصُّه: «أجمعوا على مد الياء والواو والألف... وأتى بعدهن همزة من كلمة واحدة... ويتفاضل ذلك على قدر اختلافهم في التجويد والتحقيق»^(٤).

فهذا نصٌّ صريحٌ أنَّ صاحبَ «المصباح» ليس كجمهور العراقيين في وجوب إشباع المتصل قدرًا واحدًا للجميع، ولذا قال في «النشر» بعد ذكره نص الوجيز، وهو: «فَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْمَدِّ مَعَ الْهَمْزَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَجْمَعُوا

(١) ينظر: بدائع البرهان للإزميري، (ق: ٤٦).

(٢) ينظر: الروض النضير للمتولي، (ص: ١١٩).

(٣) ينظر: فتح القدير للشيخ عامر عثمان، (ص: ١١٦، ١١٧)، والمعتمد في مراتب المد للسمنودي (٢)

٤٣٨، مطبوع ضمن جامع الخيرات.

(٤) ينظر: المصباح الزاهر للشهرزوري، (ص: ١٤٤٧، ١٤٤٨).

عَلَى مَدِّهِ زِيَادَةً، وَيَتَفَاضِلُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَدَاهِبِهِمْ فِي التَّجْوِيدِ
وَالْتَّحْقِيقِ»^(١)

قال ابن الجزري مُعَلِّقًا: «وَهَذَا يَقْتَضِي التَّفَاوُتَ أَيْضًا فِي الْمُتَّصِلِ
كَالْجَمَاعَةِ»^(٢)

الثالث: اقتصر الإزميري في «بدائعه»^(٣) تبعًا لصاحب «النشر»^(٤) على وجه الصاد في: {ويبسط}، و: {في الخلق بصطة} للفيل، والصحيح ذكُرُ الوجهين إعمالًا لنصِّ صاحب «المصباح»، حيثُ ذكر في الأصول الصاد لعبيد والولي^(٥)، فعُلم أنَّ زرعان بالسين، ثم ذكر في فرش البقرة والأعراف السينَ لعبيد وعمرو جميعًا^(٦)، فثبت ما قرَّرناه من ذكر الوجهين للولي عن الفيل، والسين وجهًا واحدًا لزرعان.

(١) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الأهوَازي (ت: ٤٤٦هـ)، (ص: ٩٧).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، (٣٢٩).

(٣) ينظر: بدائع البرهان للإزميري، مخطوط، (ورقة: ٤٦).

(٤) ينظر: النشر لابن الجزري، (٢/ ٢٢٩).

(٥) ينظر: المصباح الزاهر للشهرزوري، (١/ ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٦).

(٦) ينظر: المصباح الزاهر، (٣/ ٢٩٤)، (٢/ ٣٩٩).

الإيضاح في قصر المنفصل وما يترتب عليه لحفص من طريق المصباح

وقد أشار الإزميري في «تحرير النشر» إلى ما قررناه^(١)، وإن كان المقدم هو الصاد فيهما عملاً بظاهر «النشر» كما مرّ.

الرابع: إقتصر المحررون كالإزميري في البدائع على وجه السين في موضع الطور^(٢)، وقد أخذت منه بالوجهين؛ حيث ذكره مرةً بالصاد، ومرةً بالسين، قال أبو الكرم: «{المصيطنون}: قبل إلا ابن شنبوذ عنه... وحفص إلا عمراً... بالسين»^(٣) فهذا نص واضح على أنه بالصاد. وقال: «قوله تعالى: {المصيطنون}: قرأ ابن كثير في رواية قبل... وعبيد وعمرو وابن شاهي الثلاثة عن حفص عن عاصم بالسين»^(٤) فهذا نص واضح على أنه بالسين.

الخامس: قال أبو الكرم في «المصباح»: «قوله: {ما لك لا تأمنا}: أبو سليمان عن قالون وأبو جعفر بإدغام النون في الثانية بغير إشارة إلى رفع النون المدغمة، الباقون بالإشارة إلى الرفع»^(٥).

وقد غاير الإزميري في «إتحافه» بين الإشمام والإشارة^(١).

(١) ينظر: تحرير النشر للإزميري، (ص: ١٨٩).

(٢) بدائع البرهان للإزميري، مخطوط، (ورقة: ٢٠٩).

(٣) المصباح الزاهر، (١/ ١٤١٧).

(٤) المصباح الزاهر، (٣/ ٢٨٦).

(٥) ينظر: المصباح الزاهر، (٣/ ٣٠).

ومعنى الإشارة: الإشمام كما يظهر من «النشر» وكما في «جامع ابن فارس» و«تبصرته»؛ حيث عبّر في «الجامع» بالإشارة وفي «التبصرة» بالإشمام^(٢).

تنبيه:

اختلفوا في موضع الإشمام من نُونٍ {تَأْمَنَّا}، والصحيح ما نصّ عليه المتقدّمون من إشمام النون الأولى، قال أبو الطيب في «الإرشاد»: «وأجمع القراء كلهم على قوله تعالى: {ما لك لا تأمنا} على فتح الميم وتشديد النون وإشمامها شيئاً من الضم، أعني النون الأولى المدغمة في الثانية قبل استكمال التشديد في أول ما يأخذ في الإدغام وفتح النون الثانية التي قبل الألف»^(٣) ا.هـ.

السادس: ذكر المحررون كالإزميري في «البدائع» السكت من «المصباح» في المواضع الأربعة^(٤)، والذي وجدته في «المصباح» السكت على:

(١) ينظر: إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة، المسمى بتحرير النشر، (ص ٧٠، ٧١).

(٢) ينظر: النشر لابن الجزري، (١/ ٣٠٤)، والجامع لابن فارس، (ص: ٣٤٨)، وتبصرة ابن فارس (ص: ٣١٢).

(٣) ينظر الإرشاد لأبي الطيب ابن غلبون، (ص: ٦٧٩).

(٤) ينظر: بدائع البرهان للإزميري، مخطوط، (ورقة: ١٣٨).

الإيضاح في قصر المنفصل وما يترتب عليه لحفص من طريق المصباح

{من راق}، و{بل ران}، ولم أجد السكت على {عوجا}، و{مردنا}؛^(١) ولذا لا ينبغي الأخذ منه بالسكت في هذين الموضعين.

وهذا المذهب لم يتفرّد به صاحب «المصباح»، بل هو في «المستنير» و«المبهج» و«الإرشاد»، كما نصّ عليه في «النشر»^(٢).

السابع: لم يتعرض صاحب «المصباح» لمذهب القراء في راء {فرق}، لكن يفهم من «النشر» أنّ مذهب جميع العراقيين التفخيم، قال ابن الجزري: «واختلفوا في {فرق} من سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء، وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نص «التيسير»، وهو القياس»^(٣).

الثامن: نصّ العلامة الضبّاع في «صريح النص» على وجوب إظهار {يس والقرآن}، و: {ن والقلم} لزرعان^(٤)، ونص في الفريدة على وجوب

(١) ينظر: المصباح الزاهر، (١/ ٧٩٤، ٧٩٥)، (١/ ٧٨٩، ٣/ ٣٦٤).

(٢) ينظر: النشر لابن الجزري، (١/ ٤٢٦).

(٣) ينظر: النشر لابن الجزري، (٢/ ١٠٣).

(٤) ينظر: صريح النص للضبّاع، (ص: ١٨).

الإدغام^(١) ، وهو الأوّل بالقبول؛ فقد نصّ أبو الكرم في الأصول على الإدغام^(٢) ، وورد في الفرش في سورة {يس}: الإظهار أيضًا^(٣) ، ولم يتعرّض ل: {ن والقلم}؛ ولذا اقتصرْتُ منه على الإدغام، وكذا ذكر في «النشر» إدغام الموضعين لزرعان من جميع طرقه^(٤) .

التاسع: لم يتعرّض صاحبُ «المصباح» لقوله تعالى: {ماليه هلك}، والذي أخذ به من طريقه هو الإدغام؛ فقد نصّ في «النشر»^(٥) أنّ ظاهرَ مذهبِ العراقيين إجراء هاءِ السكت مجرى الحرفِ الصحيح، لأنهم لم يستثنوا من التّقل^(٦) {كتابه إني}.

(١) ينظر: فريدة الدهر، لمحمد إبراهيم سالم، (١/ ٤٥٨).

(٢) ينظر: المصباح الزاهر، (١/ ٨١٣).

(٣) ينظر: المصباح الزاهر، (٣/ ٢١٢).

(٤) ينظر: النشر لابن الجزري، (٢/ ١٨).

(٥) ينظر: النشر لابن الجزري، (١/ ٤٠٩).

(٦) أي نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة، وهو مذهب ورش، ومثله حمزة في الوقف بخلف عنه.

قال مكي في «التبصرة»: «يلزم من ألقى الحركة في {كِتَابِيهِ إِيَّي} أن يدغم {مَالِيَهُ هَلْكَ} لأنه قد أجراها مجرى الأصل حين ألقى الحركة، وقدر ثبوتها في الوصل»^(١).

وكذا قال الداني في «جامع البيان»^(٢).

وقد نقل العبارتين في «النشر»، ثم قال: (وهو الصواب)^(٣).

العاشر: الظاهر من «النشر» أن مذهب الإمام الشاطبي هو إدغام القاف في الكاف إدغامًا كاملاً في قوله تعالى {أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ}، ويؤكد حكاية الداني الإجماع عليه في «جامع البيان»^(٤).

إلا أن بعض المحررين كالجزموري في «الفتح» نص على الوجهين من الشاطبية^(٥)، وتبعه كثير من المتأخرين.

(١) ينظر: التبصرة لمكي القيسي، (ص ٣١٠).

(٢) ينظر: جامع البيان لأبي عمرو الداني، (٢/ ٦١٢).

(٣) ينظر: النشر لابن الجزري، (٢/ ٢١).

(٤) ينظر: جامع البيان للداني، (٢/ ٦٦٥)، والنشر لابن الجزري، (٢/ ١٩).

(٥) ينظر: الفتح الرحمانى للجزموري، (ص ٨٩، ٩٠).

وُخْرُوجًا من هذا الخلافِ رأيتُ التنبيةَ على مذهبِ صاحبِ «المصباح»؛ فقد نصَّ على الإدغام الكامل لحفصٍ وجهًا واحدًا^(١).

الحادي عشر: ذكر المحررون لحفص كالإزميري في «البدائع» التكبير من آخر {والضحى} إلى آخر {الناس}^(٢)، والذي أراه أنه لا ينبغي الأخذ بالتكبير أصلًا من طُرُقِ «المصباح»؛ لقول أبي الكرم: «وروي عن ابن حبش... أنَّه كان يأخذ لسائر الروايات بالتكبير وبالبسمة لسائر القراء ويقول: لا أترك اتباع المصحف، لأنه مكتوب بقلم القرآن في سائر السور فلا أترك التبرك بها»^(٣).

قلت: ليس لابن حبش رواية عن حفص من طرقتنا؛ ولذا لم أُثِرْ في النَّظْمِ إلى هذا الوجه، بل ظاهره التكبيرُ أوَّلَ كلِّ سورةٍ سوى أول براءة، فتنبه!

الثاني عشر: ما لم يرد في هذا النظم كالنون الساكنة والتنوين عند اللام والراء والساكن الصحيح قبل الهمز و{يلهث ذلك} و{اركب معنا}

(١) ينظر: المصباح للشهرزوري، (٣/ ٣٥٢).

(٢) ينظر: بدائع البرهان للإزميري، (ورقة: ٢٣٢).

(٣) ينظر: المصباح الزاهر، (١/ ١٥٦٨).

فمذهبه فيه كالشاطبي سواء، إلا أنّ صاحب «النشر» قال في {اركب معنا}:
«والصوابُ إظهاره من طريق عمرو بن الصباح عن حفص»^(١).

والذي وجدناه في «المصباح» الإدغام من جميع طرقه^(٢)، وعليه جرى
العمل، والله أعلم.

(١) ينظر: النشر لابن الجزري، (١١/٢).

(٢) ينظر: المصباح الزاهر، (١/٨٠٩، ٣/١٨، ١٩).